J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (8): 1245 - 1456, 2014

CHANGES IN PRICE LEVELS AND THEIR RELATION TO MONY SUPPLY EGYPT

Samia M. Abd Elfatah
Agriculture Economic Research Institute Agricultural Research Center

قياس التغيرات في مستوي الأسعار وعلاقتها بتطور عرض النقود في جمهورية مصر العربية

سامية محمد عبد الفتاح
مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

الملخص

استهدف البحث إلقاء الضوء علي التغيرات في أسعار السلع والخدمات وعلاقتها بالتطورات الحادثة في المعروض من النقود في الاقتصاد المصري، وذلك الفجوة التضخمية وكمية النقود الزائدة عن المستوي الأمثل للمحافظة علي ثبات واستقرار مستوي الأسعار، وعلاقة ارتفاع الأسعار بمتوسط الدخل والأجر النقدي، وقد تبين من البحثأن هناك ارتفاع حاد في الأسعار خلال فترة البحثعكستها تطورات الرقم القياسي لأسعار الجملة والتي سرعان ما ينعكس أثرها بالضرورة علي الأرقام القياسية لأسعار التجزئة حيث تزايد معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر من نحو 12.11% عام 2001 إلي حوالي 230.98% عام 2012 والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف من نحو 14.13% عام 2001 إلى حوالي 173.45% عام 2012 ، والرقم القياسي لأسعار الجملة من نحو 3.43% عام 2001 إلي حوالي 99.14% وذلك بالقياس إلي عام 2012.

كما قام البحث بحساب الرقم القياسي الضمني والذي يُجب جميع أنواع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، استهلاكية كانت أو وسيطة أو إنتاجية، وكذا يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة علي السواء ولا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز، وأشارت البحثلتزايد الرقم القياسي الضمني بشكل مستمر من نحو 121.04 عام 2000 إلي حوالي 325.6 عام 2012، ويعكس هذا الارتفاع المستمر التغيرات الفعلية في المستوى العام للأسعار خلال فترة البحث.

وأيضاً ألق البحث الضوء علي بنود الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وتبين أن الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الإنفاق علي الطعام والشراب في نمط الإنفاق الاستهلاكي للسكان سواء لمن يعيشون في الحضر أو الريف، وقد أوضحت البحثتزايد معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية من نحو 9% عام 2001 إلي 263.03% عام 2012 مقارنة بعام 2000، بينما تزايد معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين في ريف الجمهورية لبند الطعام والشراب من نحو 13% عام 2001 إلي حوالي 190% عام 2012 مقارنة بعام 2000.

كما يتبين من البحث أن أسعار التجزئة تكون دائماً أعلي من أسعار الجملة حيث قدر معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة بنحو 7.63% وهو أقل من متوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر والمقدر بحوالي 13.95%، وبالريف المقدر بنحو 13.34%، كما تبين من البحث أن إجمالي فائض الطلب يمثل نحو 145.48% من مجموع الناتج المحلي الحقيقي وان عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات قد أشبع ما نسبته 10.87% من مجموع فائض الطلب، كما أوضحت البحثأن نمو الواردات لم يعد قادر علي أن يواكب الزيادة الضخمة التي حدثت في فائض الطلب، وقدر المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية بنحو 129.66%، ولا شك أن هذه الزيادة الكبيرة أحدثت ضغطاً شديداً علي جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يعرض الأسعار والخدمات في الداخل لموجات ارتفاعيه والتي صورتها الأرقام القياسية للأسعار خلال هذه الفترة، كما أوصى البحث أن متوسط وحدة الناتج من كمية النقود قد تضاعفت لنحو ثلاث مرات خلال فترة الدراسة، وان نسبة الإفراط النقدي إلي مجموع الناتج المحلي الحقيقي قدر بحوالي 137.4%، كما تبين من البحثأن الإفراط النقدي خلال هذه الفترة مسئولاً عن إحداث النسبة الكبرى من صافي فائض الطلب وقدر بنحو 94.5% من مجموع صافي فائض الطلب.

وتبين من البحث أن أصحاب الدخول الثابتة كانوا وما زالوا يعانوا من انخفاض دخلهم الحقيقي مقارنة بالمجتمع ككل وان الزيادات والعلاوات التي حدثت في الأجور النقدية لم تعوض في أي وقت من الأوقات معدلات الزيادة في مستوي الأسعار.

وتعتبر متطلبات التنمية أن ذلك ضرورة حيث لا يجب أن ترتفع الأجور بنفس نسب ارتفاع الأسعار حتى لا تسارع بمعدلات التضخم، ويعني ذلك أن يتحمل أصحاب الأجور بنفس ارتفاع الأسعار حتى لا تسارع معدلات التضخم، ويعني ذلك أن يتحمل أصحاب الأجور عبء محاولة تحقيق استقرار الأسعار وعدم إعاقة النمو الاقتصادي.

تمهيد ومشكلة البحث:

تعاني جمهورية مصر العربية من توافق نزوع الأسعار لمختلف السلع والخدمات نحو الارتفاع المتواصل، وبالتالي تدهور القوة الشرائية للنقود في المجتمع المصري، وذلك للاختلال الذي يحدث بين النمو في كمية النقود والنمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يبلور في النهاية في شكل تيار نقدي منفق دون أن يقابله مقابل مادي للمعروض من السلع والخدمات، وذلك للجوء الحكومة للتوسع في الإصدار النقدي لمواجهة الزيادة في الأجور والمرتبات، فينعكس أثره في التزايد المستمر لأسعار السلع والخدمات وتنخفض القوة الشرائية للنقود وتتدني الدخول الحقيقية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع، تتحدد مشكلة البحثفي قياس التغيرات في مستويات الأسعار وعلاقتها بالتطورات الحادثة في المعروض من النقود في الاقتصاد المصري.

الهدف من البحث :

يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية :

1- قياس تغيرات الأسعار في جمهورية مصر العربية.
2- تحليل لحجم النقود المتداولة الممثلة لتطور مكونات السيولة المحلية في مصر ومعامل الاستقرار النقدي.
3- قياس كل من حجم الفجوة التضخمية، وحجم الإفراط النقدي، وكمية النقود الزائدة عن المستوي الأمثل اللازم للمحافظة علي ثبات واستقرار الأسعار.
4- مقارنة التغيرات في الأسعار وكل من الدخل والأجر الفردي.

أسلوب البحث ومصدر البيانات :

اعتمد أسلوب البحث والتحليل علي الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالحضر والريف وأسعار الجملة والتغيرات الحادثة فيها وقياس حجم الفجوة التضخمية وبيان حجم ونسبة الإفراط النقدي وأثر ذلك في رفع أسعار السلع والخدمات، واعتمد البحث علي بيانات كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والنشرات الاقتصادية الصادرة من البنك الأهلي والبنك المركزي المصري.

قياس تغيرات الأسعار في جمهورية مصر العربية :

تكتسب الأرقام القياسية للأسعار دلالة هامة في قياس التغيرات في حركة الأسعار، وكلما كانت هذه الأرقام دقيقة وشاملة، كلما عكست إلي حد بعيد التغير الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، فبينما يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر التغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود لساكني المدن والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة الضرورية للمعيشة وهو ما يتبين من دراسة الجدول رقم (1) حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين حضر من نحو 181.76 عام 2000 مقارنة بعام 1996/95 إلي حوالي 601.6 عام 2012 أي أنه تضاعف لنحو 330% في غضون ثلاثة عشر عام، وحيث أن التغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود في الريف تعد ذات دلالة هامة، لأنها تمس حياة ومستوى معيشة نحو 56%[1] من السكان في مصر، وهو ما يعكسه تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف بالجدول السابق الإشارة إليه والذي تزايد من نحو 184.46 عام 2000 إلي حوالي 504.4 عام 2012 بالمقارنة بعام 1996/95 أي أنه تضاعف لنحو 273%خلال نفس الفترة، وأيضاً تضاعف الرقم القياسي لأسعار الجملة من نحو 262.18 عام 2000 إلي نحو 522.1 عام 2012، أي أنه تضاعف بحوالي 199.14% خلال الفترة ذاتها.

([1]) الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

جدول رقم (1) : الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات نموها (100=96/95)

السنوات	الرقم القياسي للحضر	معدل النمو	الرقم القياسي للريف	معدل النمو	الرقم القياسي لأسعار الجملة	معدل النمو	الرقم القياسي الضمني	معدل النمو
2000	181.76	-	184.46	-	262.18	-	121.04	-
2001	203.77	112.11	210.53	114.13	271.17	103.43	131.19	108.39
2002	220.24	121.17	264.09	143.17	281.79	107.48	140.18	115.81
2003	245.8	135.23	275.7	149.46	322.3	122.93	159.3	131.61
2004	280.7	154.43	315.2	170.88	377.14	143.85	174.5	144.17
2005	321.3	176.77	331.6	179.77	394.83	150.60	192.6	159.12
2006	364.3	200.43	350.2	189.85	412.58	157.37	211.3	174.57
2007	393.8	216.66	386.4	209.48	437.58	166.9	224.7	185.64
2008	415.5	228.6	397.2	215.33	448.28	170.98	243.8	201.42
2009	454.1	249.83	426.9	231.43	468.4	178.66	271.5	224.31
2010	511.6	281.47	443.8	240.59	493.4	188.19	294.2	243.06
2011	550.9	303.09	461.7	250.30	501.4	191.24	314.7	260
2012	601.6	330.98	504.4	273.45	522.1	199.14	325.6	269

المصدر : البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة.

وحيث أن حساب معدل النمو السنوي للرقم القياسي تكمن أهميته في أنه يعطى تصور عن المسافة التي قفزت بها الأسعار في كل سنة بالنسبة لسنة الأساس، فانه يتبين من الجدول ذاته جنوح معدل النمو السنوي للرقم القياسي للارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث تزايد معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر من نحو 12.11% عام 2001 إلي حوالي 230.98% عام 2012، كما تزايد معدل النمو السنوي لكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف والرقم القياسي لأسعار الجملة من نحو 14.13%، 3.43% عام 2001 إلي حوالي 173.45%، 99.14% عام 2012 لكل منهما على التوالي وذلك بالقياس إلي عام 2000، مما سبق يمكن القول بصفة عامة أن هناك ارتفاع حاد في الأسعار خلال فترة البحثعكستها تطورات الرقم القياسي لأسعار الجملة والتي سرعان ما ينعكس أثرها بالضرورة علي الأرقام القياسية لأسعار التجزئة، كما يقدر متوسط معدل التغير في الرقم العام لأسعار الجملة بحوالي 7.63% وهو أقل من متوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالحضر والمقدر بحوالي 13.95%، وبالريف المقدر بنحو 13.34% خلال نفس الفترة، مما يؤكد القول أن أسعار التجزئة تكون دائماً أعلي من أسعار الجملة، وأنه إذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة، فإن الرقم القياسي لأسعار التجزئة يزيد بنسبة أكبر، نظراً لكثرة عدد الوسطاء وزيادة نفقات التوزيع في البيع بالتجزئة. وبدراسة الرقم القياسي الضمني والذي يتميز بأنه يجُب جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أم إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة علي السواء و لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية وأخطاء التحيز، ويتبين من الجدول رقم (1) أن الرقم القياسي الضمني قد اتجه للتزايد بشكل مستمر حيث كان يساوي 121.04 عام 2000 وتزايد بمعدلات سريعة إلي نحو 325.6 عام 2012، ويعكس هذا الارتفاع المستمر التغيرات الفعلية في المستوي العام للأسعار خلال الفترة محل الدراسة.

ولتوضيح أثر التغيرات الإجمالية الحادثة في مستويات الأسعار خلال فترة البحث تم تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام للتطورات الحادثة للأرقام القياسية لأسعار التجزئة والجملة والرقم القياسي الضمني خلال الفترة (2000-2012) حيث أخذت نتائجها الصور التالية :

جدول رقم (2) : معادلات الاتجاه الزمني العام للرقم القياسي

الرقم القياسي	المعادلة	T	R^2

1- لأسعار المستهلكين في الحضر	Y1 = 147 + 28.3 x	33.9	99.1
2- لأسعار المستهلكين في الريف	y2 = 175 + 25.1 x	31.15	98.9
3- لأسعار الجملة	Y3 = 239 + 23.0 x	20.08	97.3
4- الضمني	y4 = 90.0 + 18.0 x	33.6	99

حيث :

Y = الرقم القياسي التقديري في السنة هـ. **X = متغير الزمن (1، 2، 000، 13).**

المصدر : حسبت من جدول رقم (1) بالبحث.

من المعادلات السابقة يتبين أنها تعكس اتجاهاً عاماً متزايداً سنوياً ذات معنوية إحصائية ، كما أن معدلات الزيادة السنوية في الأرقام القياسية للأسعار في كل من حضر وريف الجمهورية أعلي من الرقم القياسي لأسعار الجملة وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي، مما سبق يتبين أن معدلات نمو الأرقام القياسية أوضحت مدى السرعة التي تتحرك بها الأسعار لأعلي، مما يعني عمومية الارتفاع لأسعار غالبية السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ومن ناحية أخري فإن الأرقام القياسية للأسعار تعتبر مرآة عاكسة لظاهرة التضخم لإظهارها أهم أعراضه المتمثلة في توالي ارتفاعات أسعار السلع والخدمات بما يزيد من نفقات المعيشة واستمرار انخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، وان كانت تعكس في الجزء الأكبر منها تطورات الأسعار الرسمية والتي تخضع لإشراف ورقابة الحكومة علي الأسعار لضمان قياس الأسعار وحصص التموين الشهرية.

وحيث أن بنود الرقم القياسي لأسعار المستهلكين تشمل كل من الطعام والشراب والأثاث والسلع المعمرة والملابس والأقمشة والنفقات الدوائية والمصروفات الشخصية وعليه فان دراسة التطور الذي يطرأ علي الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الإنفاق علي الطعام والشراب في نمط الإنفاق الاستهلاكي للسكان سواء لمن يعيشون في الحضر أو في الريف، وطبقاً لبيانات البحث الدخل والإنفاق[2] عام 2013/2012 فإن الإنفاق علي الطعام والشراب يمثل نحو 41.4% من جملة الإنفاق السنوي علي البنود المختلفة للأسر التي تعيش في الريف بينما تصل هذه النسبة إلي حوالي 34% بالنسبة للأسر التي تعيش بحضر الجمهورية، ولهذا فان التغير الذي يطرأ علي أسعار هذه السلع يؤثر بشكل محسوس علي الإنفاق علي البنود الاستهلاكية الأخرى _ يضاف إلي ذلك أن الإنفاق علي هذا البند يعد إنفاقاً يومياً مستمراً لأنه يتصل بأهم مقومات الحياة وهو إشباع الحاجات الأساسية للفرد ولهذا فان التغير في أسعار هذه السلع يعد من الأمور اليومية التي يجابها المستهلك وتجعله، ومن ثم أكثر، إحساساً بالتضخم.

وبتحليل النمو الذي طرأ علي الرقم القياسي للطعام والشراب علي المستوي السنوي خلال الفترة 2000 - 2012 وذلك عن طريق حساب معدل النمو السنوي بالقياس إلي أسعار عام 2000 والذي تكمن أهميته في أنه يعطي تصوراً عن المسافة التي قفزت بها الأسعار في كل سنه من سنوات الدراسة، ولهذا السبب فان هذا المعدل يعد أصدق تصوير لحدة ارتفاع الأسعار بالقياس إلي معدل النمو السنوي المتحرك. توضح دراسة الجدول رقم (3) تزايد معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية لبند الطعام والشراب من نحو 9% عام 2001 إلي 263.03% عام 2012، كما يتبين أيضاً القفزات الكبيرة لكل بنود الطعام والشراب، وان سجلت البقول الجافة أعلي المعدلات علي الإطلاق حيث تزايدت من نحو 64% عام 2001 إلي نحو 386% عام 2012، يليه بند الخضراوات من نحو 10% عام 2001 إلي حوالي 305% عام 2012، والخبز تزايد من نحو 10% عام 2001 إلي حوالي 293% عام 2012.

كما يشرح الجدول رقم (4) معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين في ريف الجمهورية لبند الطعام والشراب ومنه يتبين تزايد معدل النمو من نحو 13% عام 2001 إلي حوالي 190% عام 2012، وسجل الخبز والحبوب أعلي المعدلات من نحو 13% عام 2001 إلي حوالي 214% عام 2012، يليه اللحوم والدواجن من نحو 14% عام 2001 إلي حوالي 209% عام 2012، ثم الألبان والجبن والبيض من نحو 13% عام 2001 إلي حوالي 200% عام 2012.

([2]) الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .www.capmas.gov.eg.

جدول رقم (3) : تطور معدل النمو السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية خلال الفترة2000-2012 بالنسبة لعام 2000

السنوات	الرقم العام للطعام والشراب	الطعام والشراب								
		الخبز والحبوب	اللحوم والدواجن	الأسماك والمأكولات البحرية	الألبان والجبن والبيض	الفاكهة	الخضروات	البقول الجافة	الرقم العام
2001	109.16	110.90	111.01	110.58	109.72	100.53	110.04	164.21	112.11
2002	135.72	134.20	138.64	135.49	131.98	106.77	172.14	197.30	121.17
2003	140.03	144.06	147.10	125.37	135.20	118.96	154.21	225.14	135.23
2004	184.61	177.19	179.64	146.47	179.63	130.45	183.79	279.32	154.43
2005	195.50	182.96	210.12	176.50	215.99	152.65	174.52	298.10	176.77
2006	225.01	203.12	222.44	215.05	234.37	194.71	236.45	335.51	200.43
2007	252.55	231.78	273.60	225.37	275.92	173.76	310.35	345.52	216.66
2008	262.82	251.05	280.12	216.32	294.69	180.46	320.15	362.26	228.60
2009	297.27	299.82	307.08	211.30	300.57	188.94	332.91	388.76	249.83
2010	308.42	328.62	340.93	214.90	316.59	196.18	340.96	425.02	281.47
2011	334.54	353.45	344.87	237.79	331.48	189.08	400.15	473.84	303.09
2012	363.03	393.42	399.95	268.58	367.95	219.25	405.36	486.13	330.99

المصدر : حسبت من بيانات البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة

وهو ما يمكن القول معه أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في ريف الجمهورية بند الطعام والشراب سجل ارتفاعاً متواصلاً خلال فترة البحث وان جميع المكونات السلعية لهذا الرقم قد سارت في نفس الاتجاه الصعودي للرقم العام.

وارتباطاً بما سبق حيث أن التعبير الذي يقول أن التضخم إنما يرجع إلى أن كمية من النقود تطارد كمية قليلة من السلع لعل مثل هذا التعبير يُرجع التضخم بصفة أساسية إلي زيادة في الإنفاق النقدي والذي لا يقابله زيادة في الإنتاج بنفس النسبة بحيث تترك هذه الزيادة في الإنفاق جزء كبير من أثارها علي مستوي الأسعار وعليه فان البحثتتناول تحليل العلاقة بين كمية النقود ومستوي الأسعار من خلال مقاييس التضخم.

جدول رقم (4) : تطور معدل النمو السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في ريف الجمهورية خلال الفترة2000-2012 بالنسبة لعام 2000

السنوات	الرقم العام للطعام والشراب	الطعام والشراب								
		الخبز والحبوب	اللحوم والدواجن	الأسماك والمأكولات البحرية	الألبان والجبن والبيض	الفاكهة	الخضروات	البقول الجافة	الرقم العام
2001	113.26	113.08	114.43		113.07	119.61	105.87	113.08	114.13
2002	143.45	142.02	145.13		138.60	125.02	166.16	138.35	143.17
2003	154.13	155.28	152.58	99.92	150.38	150.99	155.98	152.48	149.46
2004	196.90	203.42	175.90	106.56	195.76	134.87	176.20	190.52	170.93
2005	192.76	206.63	185.66	121.59	226.50	165.68	157.18	194.25	179.77
2006	206.34	213.37	182.50	139.49	231.64	203.19	195.78	204.08	189.85
2007	232.74	234.61	221.22	149.66	239.90	190.90	201.59	212.08	209.48
2008	244.31	243.93	243.81	152.21	249.67	177.07	208.60	228.79	215.33
2009	247.10	257.84	256.49	156.16	262.48	169.55	218.64	240.46	231.43
2010	255.89	262.75	270.63	159.82	266.64	169.89	243.44	239.26	240.59
2011	267.49	309.60	293.32	173.12	284.65	174.72	263.87	253.30	250.30
2012	290.58	314.47	309.54	199.39	300.58	183.02	267.19	261.14	273.45

المصدر : حسبت من بيانات البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة .

أولاً : معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :

ويستند هذا المقياس علي نظرية كمية النقود والتي تنص علي أن الزيادة في كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي تؤدي الى وجود فائض في الطلب النقدي، وأنه يمكن بلورته في شكل وجود فائض طلب أو اختلال حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ويتم حساب هذا المقياس بالصيغة التالية :

$$B = \frac{\Delta M}{\mathrm{M}} - \frac{\Delta y}{\mathrm{y}}$$

حيث : B معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

$\frac{\Delta M}{\mathrm{M}}$ معدل التغير في كمية وسائل الدفع.

$\frac{\Delta y}{\mathrm{y}}$ معدل التغير في كمية الناتج الإجمالي الحقيقي.

ويعرض الجدول رقم (5) تطور وسائل الدفع والسيولة المحلية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2000-2012 والتى تأخذ شكل المتغيرات الثلاثة M_1، M_2، M_3

حيث : M_1 تعبر عن مجموع وسائل الدفع وهى تتضمن : البنكنوت + العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب) + صافي مبيعات شهادات الاستثمار من النوع (جـ)، M_2 تعبر عن السيولة المحلية الخاصة وتتضمن M_1 + الودائع الآجلة وبإخطار + ودائع التوفير بالبنوك + ودائع التوفير لدي صندوق البريد + صافي مبيعات شهادات الاستثمار من النوعين (أ)، (ب)، M3 تعبر عن اجمالي السيولة المحلية وتتضمن M2 + الودائع الحكومية لدي البنوك.

ويتبين من الجدول رقم (5) أن معدل نمو المتغير M_1 تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 5% عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو 33.7% عام 2007، في حين بلغ معدل نمو المتغير M_2 حوالي 6.7% عام 2012 كحد أدنى، حوالي 24.2% عام 2007 كحد أقصى ، أما عن معدل نمو المتغير M_3 فقد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 10.6% عام 2003، وحد أقصي بلغ حوالي 38.1% عام 2005. كما يتضح من الجدول ذاته أن معدلات نمو المتغيرات M_2 ، M_3 تتقارب بدرجة كبيرة وأنها تزيد عن معدلات نمو M_1 خلال الفترة 2000-2004 وان تقاربت معدلات النمو للمتغيرات الثلاثة خلال الفترة 2009-2012، كما يوضح الجدول السابق الاشارة اليه ان M_1 تضاعفت لنحو 479.7% في حين تضاعف كل من M_2 ، M_3 لنحو 356.5% ، 919.8% لكل منهما علي التوالي.

كما يتبين من الجدول رقم (5) أن قيم معدل الضغط التضخمى تباينت بين نحو 1.7% كحد أدنى عام 2003، حوالي 23% كحد أعلي عام 2005. وتتناسب هذه المعدلات الي حد كبير مع معدلات ارتفاع الأسعار والتي صورتها الأرقام القياسية.

مما سبق يمكن القول ان مقياس معامل الاستقرار أو معدل الضغط التضخمى يقيس التضخم في الاقتصاد القومي عن طريق التركيز علي قياس الاختلال الذي يقوم بين كمية النقود والناتج المحلي الحقيقى، والأساس النظرى الذى يرتكز عليه هو نظرية كمية النقود ورغم الانتقادات التى وجهت إليها إلا أنها تنطوي علي حقيقة وهي أن زيادة كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج الحقيقي أو قوي العرض للسلع والخدمات هي عامل جوهري في زيادة الأسعار، ولكن يعاب علي هذا المقياس انه لا يوضح أسباب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وبين الناتج.

جدول رقم (5) :المتغيرات النقدية ومعدلات نموها ومعدل الضغط التضخمي
(مليون جنية)

السنوات	M1	M2	M3	معدلات النمو				معدل الضغط التضخمي
				M1 %	M2 %	M3 %	الناتج المحلى الحقيقي	
2000	49717.4	255712.4	283790	-	-	-	-	-
2001	53423.2	284902.5	318450	7.5	11.4	12.2	3.03	9.2
2002	59896.6	328781.1	419895	12.1	15.4	31.9	12.44	19.5
2003	67214.5	384354.2	464264	12.2	16.9	10.6	8.88	1.7
2004	77625.9	434944.2	558880	15.5	13.2	20.4	12.64	7.8
2005	90741.7	493913.1	771960	16.9	13.6	38.1	15.11	23
2006	109327.8	560405.1	864318	20.5	13.5	12.0	3.35	8.6
2007	146119.2	695816.7	1161300	33.7	24.2	34.4	16.45	18
2008	183021.4	831209.8	1405360	25.3	19.5	21.0	15.52	5.5
2009	214137.5	917516.7	1711440	17.0	10.4	21.8	11.63	10.2
2010	248708.6	1009451.2	1956227	16.1	10.0	14.3	5.92	8.4
2011	274514.7	1094469.1	2497880	10.4	8.4	27.7	7.52	20.2
2012	288121.8	1167371.9	2894166	5.0	6.7	15.9	7.99	7.9

المصدر : البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة.

ثانياً : معيار فائض الطلب أو الفجوة التضخمية :

يمكن بلورة الاختلال الذي يحدث بين النمو في كل من كمية النقود والناتج المحلي الحقيقي في شكل فائض طلب يفوق المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ويستند هذا المقياس في جوهره علي نظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوي الأسعار، وهي النظرية التي تقرر أنه إذا لم يترتب علي الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظره في حجم الإنتاج، وانصب الأثر كله علي زيادة النفقات زيادة تتناسب مع الزيادة في الطلب الفعال مما يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي، أي وبمعني آخر إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية علي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يبلور في شكل فائض طلب إجمالي وهذا الفائض يعكس نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة ويتم تقدير فائض الطلب من الصيغة التالية :

$$D_x = (c_p + c_g + I) - Y$$

حيث :

D_x = إجمالي فائض الطلب .

c_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

c_g = الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية .

I = الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

Y = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

وحيث أن جانباً من فائض الطلب الإجمالي يتم إشباعه بالتوسع في الاستيراد وبما يخلق عجزاً في ميزان العمليات الجارية، أما الجزء الباقي من فائض الطلب والذي لا يقابله عجز في ميزان العمليات الجارية فهو يمثل صافي الطلب والذي يمثل في هذه الحالة ضغطاً تضخمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويقاس صافي فائض الطلب علي أساس المتطابقة الآتية:

$$D_{xn} = (D_x - E)$$

حيث :

D_{xn} = صافي فائض الطلب.

D_x = إجمالي فائض الطلب.

E = عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات.

ويتبين من الجدول رقم (6) نتائج حساب صافي فائض الطلب والفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري في الفترة محل البحث، حيث يقدر قيمة مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 6933300 مليون جنيه خلال الفترة 2000-2012 بينما يقدر مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بحوالي 17019791 مليون جنيه، ويعني ذلك أن إجمالي فائض الطلب خلال هذه الفترة يقدر بنحو 10086491 مليون جنيه، أي ما يمثل حوالي 145.48% من مجموع الناتج المحلي الحقيقي، كما يقدر مجموع العجز في العمليات الجارية بنحو 1096695 مليون جنيه خلال نفس الفترة، وبالتالي يقدر صافي

فائض الطلب خلال هذه الفترة بحوالي 8989796 مليون جنيه، ويعني ذلك أن عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات قد اشبع ما نسبته 10.87% من مجموع فائض الطلب، وبحساب فائض الطلب بالنسبة لكل سنة علي حدة يتبين انه في بداية الفترة كان عجز العمليات الجارية يمتص حوالي 14.96% من إجمالي فائض الطلب، ثم تزايد لنحو 23.8% عام 2001، ثم أخذت في التباين بين الزيادة والنقص بين حدين 7.25% عام 2005 كحد أدني، وحوالي 20.06% عام 2002 كحد أعلي ويعني ذلك أن نمو الواردات لم يعد قادر علي أن يواكب الزيادة الضخمة التي حدثت في

جدول رقم (6) : فائض الطلب والفجوة التضخمية خلال الفترة من 2000-2012
(مليون جنية)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 1996/95	إجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية	إجمالي فائض الطلب	عجز العمليات الجارية	صافي فائض الطلب	نسبة صافي فائض الطلب للناتج المحلي أو الفجوة التضخمية	نسبة تغطية عجز العمليات الجارية إلى إجمالي فائض الطلب
2000	280980	559100	278120	41620	236500	84.17	14.96
2001	289500	668200	378700	90180	288520	99.66	23.81
2002	325500	805200	479700	96230	383470	117.81	20.06
2003	354400	876594	522194	99460	422734	119.28	19.05
2004	399200	934000	534800	40056	494744	123.93	7.49
2005	459500	1084100	624600	45268	579332	126.08	7.25
2006	474900	1138700	663800	55221	608579	128.15	8.32
2007	553000	1352900	799900	89960	709940	128.38	11.25
2008	638800	1532600	893800	67600	826200	129.34	7.56
2009	713100	1716790	1003690	72400	931290	130.60	7.21
2010	755300	1878570	1123270	98900	1024370	135.62	8.80
2011	812100	2169604	1357504	134100	1223404	150.65	9.88
2012	877020	2303433	1426413	165700	1260713	143.75	11.62
الإجمالي	6933300	17019791	10086491	1096695	8989796	129.66	10.87

المصدر : 1-البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة. 2-البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية – أعداد متفرقة.

فائض الطلب مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع، كما يقدر المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية بحوالي 129.66% ويعنى ذلك أن قوي الطلب الكلي كانت تزيد سنوياً في المتوسط بنحو 129.66% عن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المنتجة محلياً بالإضافة إلي ما يتم استيراده من الخارج، وهذه الزيادة الكبيرة لا شك أنها أخذت ضغطاً شديداً علي جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يعرض الأسعار في الداخل لموجات ارتفاعيه والتي صورتها الأرقام القياسية للأسعار خلال هذه الفترة.

ثالثاً : معيار الإفراط النقدي :

يرتكز قياس حجم ونسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد المصري، على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود، والتي ترى أنه وان كان لا يوجد أدنى شك في وجود العلاقة الإحصائية بين التغير في حجم كمية النقود وبين التغير في المستوي العام للأسعار، إلا أن هذا الوضع لا يصلح التسليم به بصورة مطلقة، حيث أن هناك عاملاً جوهرياً يؤدي إلي التأثير في هذه العلاقة وهو التغير في حجم الإنتاج، وبالتالي فالتغير الذي يجب مراعاته بالنسبة لتحركات الأسعار هو كمية النقود المتداولة والناتج المحلي الحقيقي والذي يعكس فائض الطلب والذي يفوق في قدرته العرض الحقيقي للسلع والخدمات بما يؤدي إلى توالي ارتفاعات الأسعار. ويتطلب حساب هذا المعيار معرفة التطورات علي متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي في جمهورية مصر العربية بالاستناد إلي المعادلة التالية :

$$Q = \frac{M}{GDP}$$

حيث :

Q = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة.

M = كمية النقود المتداولة.

GDP = الناتج المحلي الحقيقي.

ولتقدير حجم الإفراط النقدي أو كمية النقود الزائدة عن المستوي الأمثل الذي يلزم للمحافظة علي ثبات مستوي الأسعار تم تطبيق المعادلة التالية :

$$MEST = Q_O\, Y_t - M_t$$

حيث :

$MEST$ = حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد القومي،

Q_O = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود السائدة في سنة الأساس عند مستوي معين من الأسعار.

Y_t = حجم الناتج المحلي الحقيقي في السنة t.

M_t = كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t.

وتعني الصياغة السابقة أن ثبات مستوي الأسعار يقتضي ثبات متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود في سنة الأساس، والذي يمكن اعتباره بمثابة السعر النقدي لوحدة الناتج، وبالتالي يمكن إيجاد كمية النقود المثلي التي كان لابد أن تكون في التداول للحفاظ علي ثبات الأسعار وذلك من حاصل ضرب متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود في سنة الأساس في الناتج المحلي الحقيقي، وبمقارنة هذه الكمية بحجم النقود المتداولة نحصل علي الإفراط النقدي.

ويتبين من الجدول رقم (7) نتائج حساب معيار الإفراط النقدي والمؤشرات المطلوبة لذلك حيث تبين أن عدد وحدات النقود المتداولة المقابلة للوحدة الواحدة الحقيقية من الناتج المحلي.قد زادت بشكل واضح خلال هذه الفترة، فقد كان نصيب وحدة الناتج الحقيقي في عام 2000 حوالي 101 قرشاً في التداول، ثم تضاعف هذا الرقم تقريباً ليصل إلي 220 قرشاً عام 2008، وتزايد إلي حوالي 315 قرشاً عام 2012، أي أن متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود قد تضاعف لنحو ثلاث مرات خلال فترة الدراسة، كما يتبين من الجدول أن مجموع الإفراط النقدي خلال الفترة الزمنية محل البحث يقدر بنحو 9528970.6 مليون جنية، بينما قدر مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ذاتها بحوالي 6933300 مليون جنية ويعني ذلك أن نسبة الإفراط النقدي إلي مجموع الناتج المحلي تقدر بحوالي 137.4% في المتوسط خلال الفترة كلها، وهي نسبة مرتفعة للغاية، وبدراسة نسبة الإفراط النقدي في كل سنة علي حدة يتبين أنها تزايدت نحو 18.6% عام 2000 إلي حوالي 247.6% عام 2012، كما يتضح أيضاً أن هذا المؤشر يأخذ قيماً تتراكم بشكل مضطرد بالبعد عن سنة الأساس، ولذا فانه يمكن قياس معدل الإفراط النقدي بطريقة الفروق وتوضح نتائج حساب هذا المقياس انه يأخذ قيماً تتذبذب من سنة لآخري خلال فترة البحثبين حد أدني يقدر بنحو 2% عام 2003 كحد أدني، وحوالي 40.5% كحد أعلي عام 2011، يتضح مما تقدم أن حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد المصري وكذلك نسبته قد تزايد بدرجة كبيرة خلال الفترة الزمنية للدراسة ونظراً لأن الإفراط يمثل في النهاية قوي شرائية في السوق لا يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات فان هذا الإفراط يشكل في النهاية طلباً فائضاً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. وبمقارنة حجم الإفراط النقدي خلال هذه الفترة بصافي فائض الطلب يتبين أن الإفراط النقدي كان مسئولاً عن إحداث النسبة الكبرى في صافي فائض الطلب، فبينما بلغ مجموع صافي فائض الطلب خلال الفترة كلها 10086491 مليون جنيه، فان مجموع الإفراط النقدي قدر خلال نفس الفترة بنحو 9528970.8 مليون جنية، أي ما يقرب من حوالي 94.5% من مجموع صافي فائض الطلب، وهو ما يعني أن نحو 94.5% من مجموع الضغوط التضخمية بمصر ترجع إلي فائض الطلب الناجم عن الإفراط النقدي، بينما تمثل النسبة الباقية وهي 5.5% مجموع الضغوط الأخرى التي لعبت دوراً في ارتفاع الأسعار بهذه النسبة مثل ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع التكاليف المحلية والطاقات العاطلة، مما سبق يمكن القول أن النمو الذي حدث في كمية النقود قد أدي إلي خلق فائض طلب وان التزايد الذي حدث في فائض الطلب قد واكبه ارتفاع شبه مناظر في مستويات الأسعار.

جدول رقم (7) : معدل الإفراط النقدي

(مليون جنية)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	كمية النقود المتداولة	متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود	النقود المثلي	حجم الإفراط النقدي	نسبة الإفراط النقدي %	معدل الإفراط النقدي %
2000	280980	283789	1.01	231527.5	52262.5	18.6	-
2001	289500	318450	1.1	238548.0	79902.0	27.6	9
2002	325500	419895	1.29	268212.0	151683.0	46.6	19
2003	354400	464264	1.31	292025.6	172238.4	48.6	2
2004	399200	558880	1.4	328940.8	229939.2	57.6	9
2005	459500	771960	1.68	378628.0	393332.0	85.6	28
2006	474900	864318	1.82	391317.6	473000.4	99.6	14
2007	553000	1161300	2.1	455672.0	705628.0	127.6	28
2008	638800	1405360	2.2	526371.2	878988.8	137.6	10
2009	713100	1711440	2.4	587594.4	1123845.6	157.6	20
2010	755300	1956227	2.59	622367.2	1333859.8	176.6	19
2011	812100	2497880	3.07	669170.4	1762789.6	217.1	40.5
2012	877020	2894166	3.15	722664.5	2171501.5	247.6	30.5
الإجمالي	6933300				9528970.8	137.4	

المصدر : البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة

مقارنة بعض المؤشرات السنوية للأسعار والدخل والأجور :

بمقارنة معدل نمو متوسط الدخل الفردي بمعدلات نمو الأسعار من واقع المؤشرات المحسوبة لمعرفة مدي تقارب أو تباعد اتجاه تطور متوسط دخل الفرد مع تطور حركة الأسعار، وأيضاً معدلات نمو متوسط أجر العامل باعتباره مؤشراً بعيداً عن دخل الفئات ذات الدخل الثابت والأكثر تأثراً بالتضخم وذلك لمعرفة المدى الذي يفرق بين معدل نمو متوسط الأجر النقدي للعامل ومعدل ارتفاع الأسعار. فإنه يتبين من الجدول رقم (8) نتائج مقارنة معدلات نمو هذه المتغيرات مع معدل نمو الأسعار، ويتبين من الجدول أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يقل عن معدل نمو سعر المستهلك سنوات 2000-2003 وان تساوي معدل نمو الدخل الفردي مع معدل نمو سعر المستهلك عام 2004 أما باقي سنوات فترة البحثفان معدل نمو سعر المستهلك يزيد عن معدل نمو الدخل.

كذلك يتبين من الجدول ذاته أن معدل نمو متوسط الأجر أقل من معدل نمو سعر المستهلك ويعني ذلك أن أصحاب الدخول الثابتة كانوا وما زالوا يعانوا من انخفاض دخلهم الحقيقي مقارنة بالمجتمع ككل وان الزيادات والعلاوات التي حدثت في الأجور النقدية لم تعوض معدلات الزيادة في مستوي الأسعار، وأنه حتى في الأوقات التي كان فيها معدل نمو متوسط دخل الفرد عن معدل التضخم فان هذه الزيادة كانت تؤول لعناصر الإنتاج الأخرى غير العمل. وتعتبر متطلبات التنمية أن ذلك ضرورة حيث لا يجب أن ترتفع الأجور بنفس نسب ارتفاع الأسعار حتى لا تسارع بمعدلات التضخم، ويعني ذلك أن يتحمل أصحاب الأجور عبء محاولة تحقيق استقرار الأسعار وعدم إعاقة النمو الاقتصادي.

جدول رقم (8) : مقارنة معدلات نمو الأسعار ونمو كل من الدخل والأجر الفردي

السنوات	متوسط دخل الفرد (جنيه)		الرقم القياسي لأسعار المستهلكين(حضر)		متوسط الأجر السنوي (جنية)	
2000	5300	-	181.8	-	7159.9	-
2001	5500	3.77	203.8	12.10	7455.5	4.13
2002	5700	3.64	220.2	8.05	7695	3.21
2003	6100	7.02	245.8	11.63	8235	7.02

11.11	9150	14.20	280.7	14.75	7000	2004
12.13	10260	14.46	321.3	8.57	7600	2005
7.94	11075	13.38	364.3	11.84	8500	2006
1.90	11285	8.1	393.8	7.06	9100	2007
4.79	11825	5.51	415.5	4.40	9500	2008
6.85	12635	9.29	454.1	6.3	10100	2009
6.45	13450	12.66	511.6	8.91	11000	2010
4.99	14121	7.68	550.9	4.55	11500	2011
6.81	15082	9.2	601.6	5.22	12100	2012

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي- أعداد متفرقة.

المراجع

رمزي زكي (دكتور)، مشكلة التضخم في مصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1980.

فتحية زغلول (دكتور)، تقييم بعض مقاييس التضخم في مصر – مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1992.

هناء خير الدين (دكتور)، العوامل الهيكلية ومدي تفسيرها للتضخم في مصر خلال الفترة 1974-1987، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1992.

Stephenk. Mc Nees, How well Do Financial Markets product the inflation rate. New England Economic Review, Sept/oct. 1989.

Jeffrey Sheen, Inflation Debt and Fiscal policy Attitudes, Oxford Economic papers, vol. 39, 1, 1987.

CHANGES IN PRICE LEVELS AND THEIR RELATION TO MONY SUPPLY EGYPT

Samia M. Abd Elfatah
Agriculture Economic Research Institute Agricultural Research Center

ABSTRACT

The research is concerned with changed in prices of goods and services and their relation to money supply in Egyptian economy. This has entailed the analysis of each of price indices, size of money available in the economy, measurement of inflation gap and amount of money above the optimum level, and evaluation of average per capita income and wages. The research has shown the existence of charp increase in prices as reflected by price indices. The amount of inflation gab way. To a large extent, proportionate to rates of price in creases as indicated by price index numbers. The research has also shown that the excess in money was responsible of 94.5% of the exess in net demand people with fixed income suffer from substantial decrease in their real income compared with the society as whole. Wage increments were not able to compensate for the high increase in price level.